

E

الأمم المتحدة

Distr.

LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/10

28 November 1998

ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
ECONOMIC COMMISSION FOR ASIA AND THE PACIFIC
3 NOVEMBER 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

المجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء حول آثار المؤتمرات العالمية

للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية

٣-١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

بيروت

نظرة عن مؤشرات الرصد والتقييم لتنفيذ استراتيجية الصحة للجميع

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والأراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليس، بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتوى

- اولاً مقدمة عن استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وعملية الرصد والتقييم
- ثانياً مؤشرات الرصد والتقييم لتنفيذ استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠
- ١،٢ تعريف المؤشرات
- ٢،٢ الاطار العام لمؤشرات الرصد والتقييم
- ٣،٢ لائحة المؤشرات للتقييم الثالث لتنفيذ استراتيجية الصحة للجميع
- ثالثاً التوجيهات العامة لمؤشرات الرصد والتقييم لتوفير الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين

اولاً: مقدمة عن استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وعملية الرصد والتقييم

في عام ١٩٧٧ قررت جمعية الصحة العالمية، ازاء الحاجة الملحة لتحسين الاحوال الصحية، وهي احوال كانت تدعو للانزعاج، ان الهدف الاجتماعي الرئيسي للحكومات والمنظمة خلال العقدين القادمين يجب ان يكون كالتالي: "ان يبلغ جميع مواطنى العالم بحلول عام ٢٠٠٠ مستوى من الصحة يسمح لهم بان يعيشوا حياة ممتدة اجتماعياً واقتصادياً" وهو الهدف المعروف بهدف "توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" (القرار ج ص ع ٢٠٠٠). وبعد ذلك اكد الاعلان الصادر في المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الاولية الذي عقد في المانيا في عام ١٩٧٨ هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ وقرر بوضوح ان الرعاية الصحية الاولية هي المدخل الى تحقيقه. ودعى جميع الدول الاعضاء وقتها، فرادى، لصياغة سياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية الخاصة، كما دعى مجتمعه لصياغة استراتيجية اقليمية وعالمية لهذا الغرض.

وفي عام ١٩٨١ اعتمدت الاستراتيجية العالمية (بما في ذلك قائمة قصيرة لمؤشرات الرقابة والتقييم على مستوى العالم) من قبل جمعية الصحة العالمية (القرار ج ص ع ٣٤-٣٦) ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٤٣/٣٦).

وفي عام ١٩٨٢، وافقت جمعية الصحة على خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية العالمية (القرار ج ص ع ٣٥-٣٢). وحددت الخطة جدول ا زمنيا لمراقبة وتقييم الاستراتيجية فنصت على انه:
(١) يجب رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الاقليمية والاستراتيجية العالمية كل سنتين بواسطة اللجان الاقليمية والمجلس التنفيذي، و
(٢) يجب تقييم فعالية الاستراتيجيات الاقليمية والاستراتيجية العالمية بواسطة هاتين الهيئتين كل ست سنوات.

ودعت خطة العمل المدير العام الى تقديم الدعم للبلدان لزيادة قدراته على الرصد والتقييم ولجمع وتحليل المعلومات الواردة من البلدان استناداً الى المؤشرات المعتمدة لرصد الاستراتيجية وتقييمها. وقد اعدت المنظمة بعد ذلك اطاراً مشتركاً في وثيقة توجيهية لكي تستخدمه البلدان. ويشمل الاطار المشترك المحاور الرئيسية التي تتركز عليها عملية الرصد والتقييم والمؤشرات اللازمة والمساندة للعملية.

والغرض الرئيسي من هذه الوثيقة هو:
اولاً توجيه الدول الاعضاء في المنطقة في مجال تقييم ورصد استراتيجياتها الوطنية من اجل الصحة للجميع،
ثانياً تيسير تنفيذ توجهات المدير العام من اجل متابعة كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية العالمية وابلاغ الهيئة التنفيذية بمستوى النجاح الذي تم تحقيقه والمشكلات التي واجهت التنفيذ.
ثالثاً تمكن مديرى اقاليم المنظمة من ابلاغ اللجان الاقليمية عن مدى النجاح الذي تم تحقيقه والمشكلات التي اعاقت تنفيذ الاستراتيجيات الاقليمية للوصول الى هدف توفير الصحة للجميع.

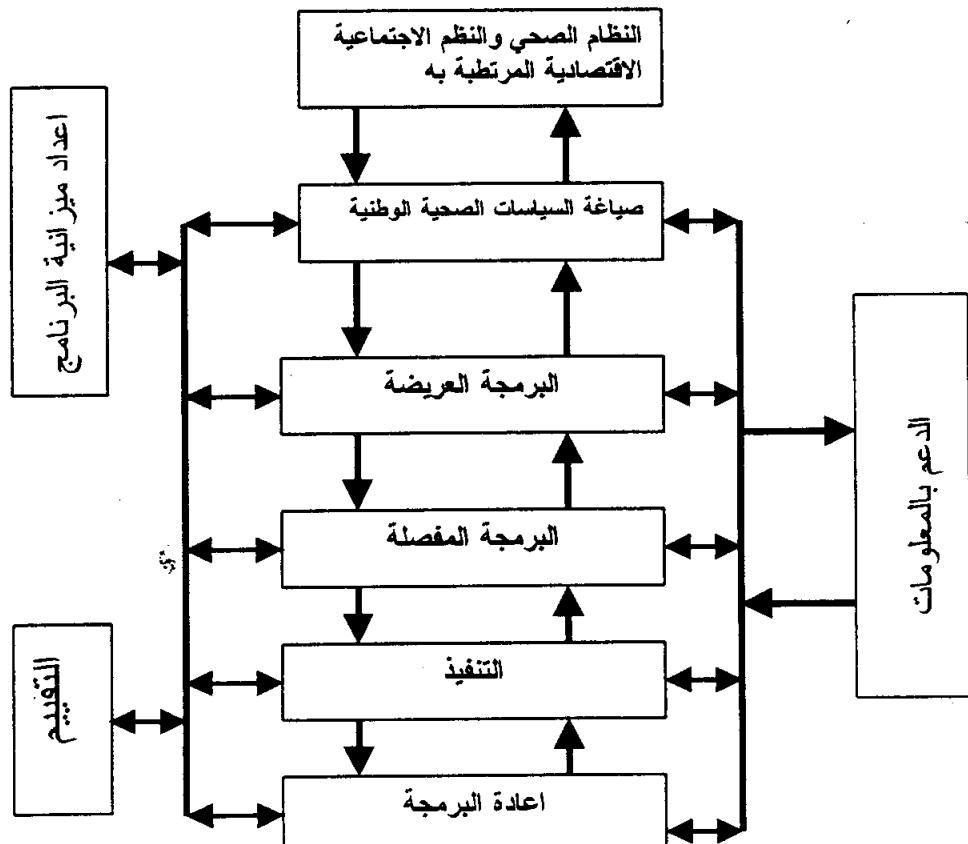
هذا وبحكم ان عملية الرصد والتقييم عملية ديناميكية فان الوثيقة الاساسية الاولى لاطار المشترك والتي اعدت واستعملت للرصد الاول سنة ١٩٨٢ قد تلا عليها مراجعات وتحسينات وتوسيع نطاقها خلال العمليات المتعاقبة للتقييم الاول (١٩٨٥) والرصد الثاني (١٩٨٨) والتقييم الثاني (١٩٩١) والرصد الثالث (١٩٩٤) واخيرا التقييم الثالث (١٩٩٧).

قبل التطرق الى المؤشرات التي استعملت في التقييم الثالث، نرى انه من الحاجة تذكير مفهوم الرصد والتقييم لنلمس دور كل على حد وفرق بين اهدافهم في عملية ادارة تنفيذ استراتيجيات الصحة للجميع:

(١) الرصد هي "عملية المراقبة الدائمة اليومية لنشاطات وخدمات لمعرفة هل نفذت حسب مع خطط كميا و زمنيا. و عند تحديد انحراف ما في تقييم التنفيذ واستعمال الموارد البشرية والمادية والمالية فان العملية تمكن من ادراكه وتصححه".
هدف الرصد هو في اغلب الاحيان تحسين وترشيد مردودية اللوجستية المجندة للتقدم في تنفيذ استراتيجيات الصحة للجميع.

(٢) التقييم (او التقويم) هي عملية اكثر تعقيدا من الرصد. "انها عملية او طريقة منهجية للتعلم من التجربة واستعمال الدروس المستفادة لتحسين الانشطة الجارية لرفع مستوى تنفيذ الستراتيجية في المستقبل". وهي جزء من عملية الادارة الصحية كما يبين الشكل .١

الشكل ١
العملية الادارية للتنمية الصحية الوطنية



وتحتوي عملية التقييم على المكونات الآتية:

- (١) **الملاعة** ، وهي متعلقة بالاساس المنطقي لاعتماد سياسات صحية من حيث استجابتها للسياسة الاجتماعية والاقتصادية، وبوجود برامج او انشطة او خدمات او مؤسسات من حيث استجابتها للاحتجاجات البشرية الاساسية والسياسات الاولويات الاجتماعية والصحية.
- (٢) **الكافية** ، وهي تعنى ضمنا ان الاهتمام الكافي قد اولى لمسارات معينة مقررة مسبقا للعمل مثل مختلف المسائل التي ستطرح للبحث اثناء البرمجة العريضة.
- (٣) **التقدم** ، وهو متعلق بمقارنة الانشطة الجارية مع مواعيدها المحددة ومعرفة اسباب تحقيق الانجازات او القصور عن تحقيقها والدلائل المشيرة الى علاج اية اسباب للقصور . والغرض من استعراض التقدم هو تسهيل التتبع والمراقبة التنفيذية للأنشطة الجارية. والتتبع في هذا السياق هو المتابعة اليومية لنشاط ما اثناء تنفيذه للتتأكد من ان العمليات تمضي حسب مخططها ومواعيدها. وهو يترصد الانشطة الجارية والمنجزات الرئيسية وشؤون العاملين والامدادات والمعدات والاموال التي انفقت بالنسبة الى الميزانيات المخصصة.
- (٤) **الكفاءة** ، وهي تعبير عن العلاقات بين النتائج المحرزة من البرنامج او النشاط الصحي والجهود المبذولة فيه من حيث الموارد البشرية والمالية وغيرها والعمليات والتكنولوجيا الصحية والوقت. ويهدف تقييم الكفاءة الى تحسين التنفيذ ويدعم استعراض التقدم باخذ نتائج المراقبة في الحسبان. وتحت هذا العنوان يتم ايضا التحقق من مسائل مثل ملاءمة الخطط القائمة للعمليات وجداول مواعيده العمل والطرق المطبقة والقوى العاملة المستخدمة وكفاية واستعمال الموارد المالية بغية تحسينها اذا لزم الامر باقل التكاليف.
- (٥) **الفاعلية** ، وهي تعبير عن الاثر المرغوب من البرنامج او الخدمة او المؤسسة او النشاط الداعم في تخفيف مشكلة صحية او تحسين حالة صحية ليست على ما يرام. وهكذا تقيس الفاعلية درجة بلوغ الاهداف المقررة سلفا للبرنامج او الخدمة او المؤسسة. ويهدف تقييم الفاعلية الى تحسين صياغة البرنامج او مهام وشكل الخدمات والمؤسسات الصحية بتحليل مدى بلوغ اهدافها. وينبغي حينما كان ممكنا اجراء تقييم كمى لمدى البلوغ. اما اذا لم يكن ذلك ممكنا فيتوجب اجراء تحليل نوعي لملاءمة وفائدة الانجاز الذي تم مهما كان هذا التحليل غير موضوعي ومجرد انطباعي ريثما يتم اعداد طريقة ادق للقياس. وينبغي ان يشمل تقييم الفاعلية ايضا تقييم الرضا او الامتناع الذي يبديه المجتمع المعنى نحو تأثيرات البرنامج او الخدمة او المؤسسة. وينبغي، ان امكن، اجراء تقييم لتكاليف الفاعلية وتحليل التكاليف بالنسبة الى الفوائد.
- (٦) **التأثير** ، وهو تعبير عن الاثر الشامل الذي يحدثه البرنامج او الخدمة او المؤسسة على التنمية الصحية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بها. وهكذا يهدف تقييم التأثير الى تحديد أي تغيير ضروري في اتجاه البرامج الصحية بغية زيادة اسهامها في التنمية الصحية والاجتماعية الاقتصادية الشاملة.

ثانياً: مؤشرات الرصد والتقييم لتنفيذ استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠

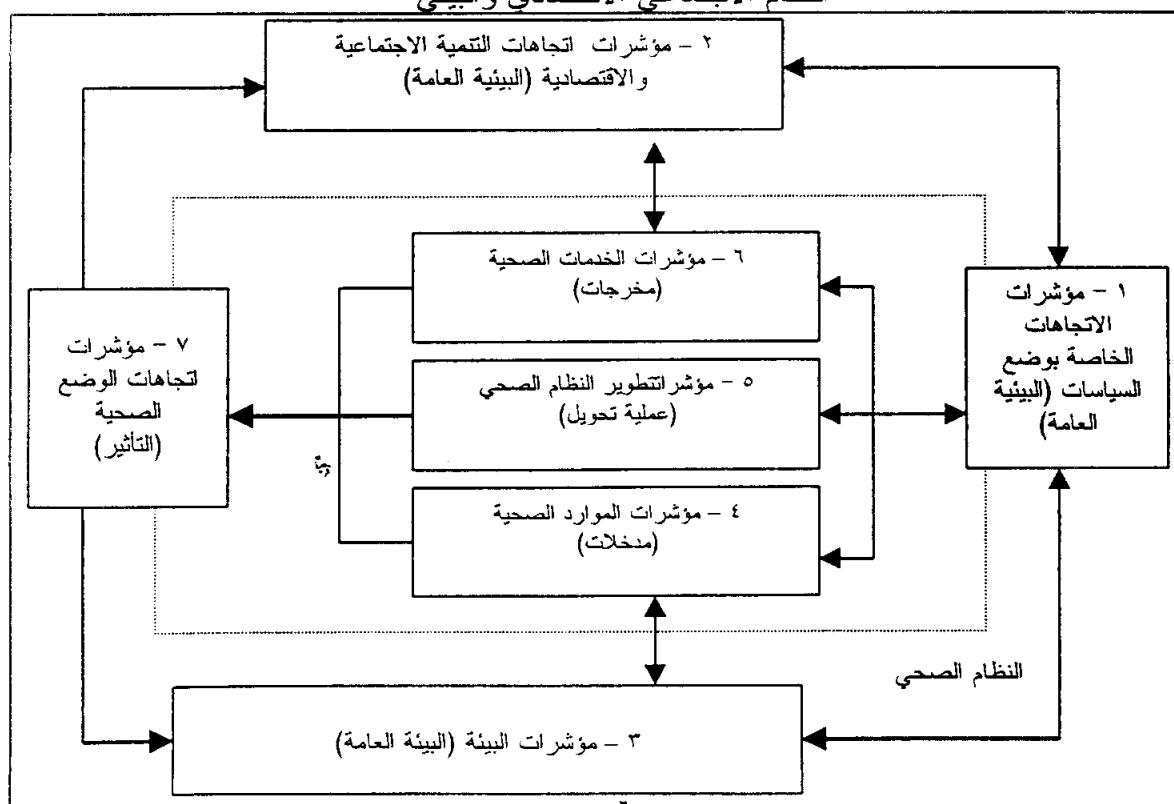
١،٢ تعريف المؤشرات

المؤشرات ، كما يوحى بذلك اسمها، هي دلالة على وضع معين، او انعكاس لهذا الوضع. وقد حددت المؤشرات في المبادئ التوجيهية التي اصدرتها المنظمة لتقدير البرامج الصحية على انها "متغيرات تساعد على قياس التغيرات". وكثيراً ما تستعمل بصفة خاصة حين يتذرع قياس هذه التغيرات بشكل مباشر. ولقد اضفي عليها الاحترام العلمي: فالمؤشرات المثلثية ينبغي ان تكون صالحة - أي ينبغي ان تقيس بالفعل الشيء الذي يفترض ان تقيسه، وينبغي ان تكون موضوعية- أي ينبغي ان تكون الاجابة التي تعطيها هي نفس الاجابة اذا قام بالقياس اناس مختلفون ولكن تحت ظروف محاطة مماثلة ، وينبغي ان تكون حساسة - أي ينبغي ان تكون حساسة لاي تغيرات نطرأ على الوضع، وينبغي ان تكون محددة - أي ينبغي ان لا تعكس سوى التغيرات التي نطرأ على الوضع المعنى. غير انه لا توجد في الحياة الواقعية سوى ندرة قليلة من المؤشرات التي تتوافق فيها كل هذه المعايير. ومن ثم كان من الواجب تلطيف احترامها العلمي بقدر معين من التواضع. وكما ذكر من قبل، فإن المؤشرات ليست سوى انعكاسات "لشيء حقيقي". وهي قياسات غير مباشرة او جزئية لموقف معقد، غير انها اذا قيست بالتتابع على مدى الزمن فانها يمكن ان تبين اتجاه وسرعة التغيير وتعمل كأساس لمقارنة مجالات مختلفة او مجموعات مختلفة من الناس في نفس اللحظة من الوقت.

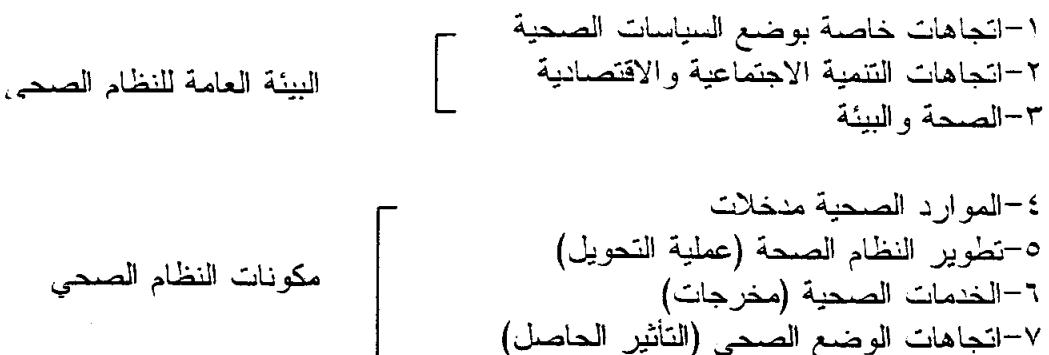
٢،٢ الاطار العام لمؤشرات الرصد والتقييم

قد استعمل الشكل التوضيحي رقم ٢ لنقديم الاطار العام لمؤشرات الرصد والتقييم. فهو مبني حسب اسلوب النظام (system approach) الذي يبين النظام الصحي ومكوناته (مدخلات --> عملية --> مخرجات وتأثيره) كجزء من النظام الاجتماعي الاقتصادي والبيئي.

شكل ٢: الاطار العام لمؤشرات الصحة للجميع
النظام الاجتماعي الاقتصادي والبيئي



هكذا كما يوضح الرسم فان مؤشرات الرصد والتقييم لتنفيذ استراتيجيات الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ قد تتعلق بال مجالات السبعة الآتية:



كمثال نموذجي لنوعية المؤشرات التي استخدمت طوال جولات الرصد والتقييم، في الماضي يقدم الجدول الوارد كمرفق رقم ١ مجموعة المؤشرات المنقاة من أجل التقييم الثالث. ويورد العمود الأول من الجدول قائمة بالمؤشرات التي ترتبط مباشرة بالالتزامات والأهداف العالمية الأصلية المتصلة بهدف الصحة للجميع التي اقرتها جمعية الصحة العالمية الرابعة والثلاثون (١٩٨١) كجزء من الاستراتيجية العالمية من أجل الصحة للجميع. والمطلوب من كال البلدان تدوين قيم هذه المؤشرات التي تعد قاعدة أساسية للتقييم الثالث. ويقدم العمود الثاني مؤشرات تتعلق بالقرارات اللاحقة لجمعية الصحة العالمية. وينبغي لجميع البلدان التي تطبق عليها هذه القرارات وتعود إليها هذه المؤشرات تدوين قيم هذه المعامل. أما العمود الأخير فيقترح مؤشرات تفيد في مراقبة الجوانب الأخرى للتنمية الصحية. وتهيب المنظمة بجميع البلدان ان تقوم بمراقبة قيمة هذه المؤشرات. وسوف تساعد امانة المنظمة البلدان بتزويد كل منها على حدة بوثيقة مستقلة تشمل على احداث القيم المتوافرة للمؤشرات المطروحة في الجدول. وبالاضافة الى ذلك يطلب من البلدان ايراد قيمة المؤشرات الاقليمية التي يمكن ان تكون قد استخدمتها اللجان الاقليمية لتقييم جوانب خاصة من الاستراتيجيات الاقليمية.

ومن أجل الإبلاغ الدولي كان المطلوب ان يقتصر تفصيل المعلومات حسب الجنس او محل الاقامة على بعض المؤشرات الحاسمة. ومع ذلك فان الحد من اشكال التفاوت في الوضع الصحي وفي التعرض للعوامل التي تؤثر في الصحة داخل البلدان يتطلب دراسة منهجة لهذه الاشكال من التفاوت عن طريق تقسيم وتحليل المعلومات الصحية الوطنية حسب الجنس ومحل الاقامة في المدن او الريف وحسب أي معيار آخر معروف بارتباطه بهذه الاشكال من التفاوت او يشتبه في ارتباطه بها.

وقد تمت دراسة اتجاهات المؤشرات على مدى الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٥ مع الاهتمام بوجه خاص بالفترة التي انقضت منذ المراقبة الثالثة (١٩٩٥-١٩٩٢).

ثالثاً: التوجهات العامة لمؤشرات الرصد والتقييم لتوفير الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين

سوف يهدف توفير الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين إلى المساعدة على تحقيق تصور الصحة للجميع الذي رأى النور في مؤتمر المائة سنة ١٩٧٨ وهو يعرض الأولويات والاهداف العالمية المتعلقة باول عقدين من القرن الحادي والعشرين والتي ستوجد الظروف التي يمكن للناس في جميع أنحاء العالم ان يبلغوا في ظلها أعلى مستوى صحي ممكن وان يحافظوا عليه ما داموا على قيد الحياة وتوفير الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين، انما هو استمرار لعملية "توفير الصحة للجميع" وسوف يتوقف بلوغ اهداف ومرامي توفير الصحة للجميع على تعزيز الالتزام بقيمه الاساسية عن طريق:

- ١ العدالة والانصاف في مجال الصحة: توقف النمو في مرحلة الطفولة
- ٢ البقاء على قيد الحياة: معدلات وفيات الامومة، معدلات وفيات الاطفال، متوسط العمر المتوقع
- ٣ عكس الاتجاهات العالمية بالنسبة لخمس جائحات رئيسية.
- ٤ استئصال امراض معينة والتخلص منها.
- ٥ تحسين فرص الحصول على المياه والاصحاح والغذاء والماوى.
- ٦ تدابير النهوض بالصحة
- ٧ رسم السياسات الوطنية لتوفير الصحة للجميع وتنفيذها ورصدها.
- ٨ تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الاساسية ذات الجودة والشاملة
- ٩ تنفيذ النظم العالمية والوطنية للمعلومات والترصد في الميدان الصحي.
- ١٠ دعم البحوث من أجل الصحة.

ويتعين ان تستهدى الاجراءات التي تتخذها الدول الاعضاء لبلوغ مرامي توفير الصحة للجميع بغضثن اثنين في مجال السياسة:

- (١) ان تحظى الصحة صداره عملية التنمية البشرية
- (٢) واقامة نظم صحية مضمونة الاستمرار تلبى احتياجات الناس

ومن المسلم به في تنفيذ الغرض الاول ان الصحة الجيدة تشكل في الوقت ذاته موردا من موارد التنمية وهدفا من اهدافها بل ان صحة البشر وخصوصا اكثراهم عرضة للتاثير، تعد مؤشرا على سلامة السياسات الانمائية.

وبنطغي على العمل الذي يتناول العوامل الحاسمة في الصحة ان ينكب على محاربة الفقر والنهوض بالصحة في كل الاوضاع والظروف واتساق السياسات القطاعية في مجال الصحة وضمان ادراج الصحة في التخطيط للتنمية المضمنة الاستمرار.

وдумا لهذا كله سوف تعد عملية الرصد والتقييم وسيلة ادارية جوهريّة واساس صياغة السياسات والبرامج الجديدة، لهذا يجب ربطها بتحليل السياسات وبالوصيات الخاصة بها. وبنطغي ان يؤدي التقييم دورا رئيسيا في تعزيز العملية الخاصة بالسياسات وان تكون الاختبار النهائي لنجاح السياسات. وستنبع السياسات كل عشرة اعوام استنادا الى تقييم النقدم المحرز

على نطاق العالم نحو توفير الصحة للجميع. وينبغي تحقيق عملية التقييم مع تحديد المرامي ووضع الاداف والمؤشرات.

وينبغي ان تعكس الاهداف الوطنية والمحلية التي تتشدّها سياسة توفير الصحة للجميع او ضائع البلدان واولوياتها. وستحدّد نظم التقييم والرصد، مدعومة بـ تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، ما اذا كان يجري بلوغ الغايات اولاً، واى الغايات يتطلّب مزيداً من الاهتمام. كما ستقدر هذه النظم مستوى تأثيرها وتسهم في وضع نهج جديدة، باستخدام الموارد الموجودة، تعود باكراً قدرة من الفائدة. وسيتمثّل الهدف في توفير المعلومات اللازمة لتقدير تأثير السياسات على جميع المستويات. وسوف يولي اهتمام جلي لتقييم مدى ادراج القيم الخاصة بتوفير الصحة للجميع في الاستراتيجيات على جميع المستويات.

اما المؤشرات التي سستعمل في عملية الرصد والتقييم لتوفير الصحة للجميع في العقدين الاولين (٢٠٢٠) للقرن الحادي والعشرين فهي كالتالي حسب الاهداف العشرة المحددة:

الهدف ١: بحلول عام ٢٠٠٥، سستعمل مؤشرات العدالة والانصاف في الميدان الصحي داخل البلدان وفيما بينها كأساس لتعزيز عمليات ارساء العدالة والانصاف في الميدان الصحي وترصدها. وفي البداية، سيستدّ تقييم العدالة والانصاف الى قياس نمو الاطفال.

سيكون الهدف الكمي الاول المستعمل لقياس العدالة والانصاف هو: النسبة المئوية من الاطفال دون الخامسة الذين يعانون من توقف النمو ينبغي ان تقل عن ٢٠٪ في جميع البلدان وفي كل المجموعات الفرعية المحددة داخل البلدان بحلول عام ٢٠٢٠.

المؤشر الافضل لرصد نمو الطفل هو الطول بالنسبة للعمر، لانه يقيس القصور الستراكمي للنمو المرتبط بالعوامل الطويلة الاجل، بما في ذلك نقص المأخذ الغذائي اليومي المزمن، وتكرار العدوى، ورداة الممارسات التغذوية، وربما تدني الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة.

الهدف ٢: بحلول عام ٢٠٢٠، سوف تتحقق الاهداف المتفق عليها في المؤتمرات العالمية فيما يتعلق بمعدل وفيات الامهات ومعدل وفيات الاطفال دون الخامسة او بعدها ومتوسط العمر المتوقع.

والاهداف الكمية لمعدل وفيات الامهات ومعدل وفيات الاطفال تتماشيا مع الاهداف التي رسمت في المؤتمرات العالمية المعقدة في الآونة الاخيرة ومتوسط العمر المتوقع هو: ان يقل معدل وفيات الامهات عن ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠،٠٠٠ مولود حي. وان يقل معدل وفيات الاطفال عن ٤٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وان يزيد متوسط العمر المتوقع عند الميلاد عن ٧٠ سنة في جميع البلدان.

يمكن اعتبار معدل وفيات الرضع وحديث الولادة مؤشرات اختيارية.

الهدف ٣: بحلول عام ٢٠٢٠، سوف يشهد عباء المرض انخفاضاً كبيراً في جميع أنحاء العالم. وستتحقق ذلك عن طريق تنفيذ برامج متينة لمكافحة الامراض ترمي الى عكس الاتجاهات الحالية التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الاصابة بالمرض والعجز بسبب التدern

والايدز والبرداء (المalaria) والامراض الناجمة عن التدخين والعنف وما يتصل به من رضوح.

سيتم وضع مؤشرات محددة على كافة مستويات العمل، قد تشمل ما يلى:

- التدرن: الوفيات والمراضة الناجمة عن هذا المرض على وجه التحديد، ومعدل الابلاغ عنه، ومعدل الشفاء منه، والبلدان التي تطبق المعالجة الفصيرة الامد تحت الملاحظة المباشرة.
- فيروس العوز المناعي البشري/الايدز: الوفيات والمراضة الناجمة عن هذا المرض على وجه التحديد.
- البرداء (المalaria): الوفيات والمراضة الناجمة عن هذا المرض بالتحديد.
- الامراض المتصلة بتعاطي التبغ: الوفيات، والمراضة، وبالنسبة المؤدية للمدخنين من فئات عمرية معينة.
- العنف/الرضوح: الوفيات والمراضة والعجز.

الهدف ٤: بحلول عام ٢٠٢٠ سستأصل الحصبة وسيقضي على داء الخيطيات اللمفية. وبحلول عام ٢٠١٠ سيوضع حد لانتقال داء شاغاس وسيتخلص من الجذام. وبحلول عام ٢٠٢٠ سيتخلص من التراخوما. وسيقضي ايضا على عوز فيتامين "أ" وعوز اليود قبل عام ٢٠٢٠.

من المنتظر ان يتم، بحلول عام ٢٠٠٠، استئصال مرض شلل الاطفال وان يتم، بحلول عام ٢٠٠٥، وقف انتقال داء التتنينات. وسوف تستمر اعمال الترصد في مرحلة ما بعد الاستئصال والتاليات الاخرى المتصلة بالشهاد ما بعد عام ٢٠٠٠. وقد ادرجت اهداف محددة لعدد من الامراض في الفقرة ٣٨ من هذه الوثيقة.

وسيكون التركيز على التخلص من الجذام في معظمها على مستوى الدائرة، مثلا، ان يقل معدل الانشار عن حالة واحدة من ١٠،٠٠٠ حالة في كل دائرة.

الهدف ٥: بحلول عام ٢٠٢٠، سوف تكون جميع البلدان قد حققت تقدما كبيرا عن طريق العمل المشترك بين القطاعات من اجل توفير مياه الشرب النقية ومرافق الاصحاح المائية والغذاء والمأوى الكافيين كما وال المناسبين كيما.

سيتم وضع مؤشرات محددة بهذا الشأن، مثل:

- نسبة الاسر/الأشخاص الذين يحصلون بانتظام على كميات كافية من مياه الشرب النقية.
- نسبة الاسر/الأشخاص الذين توفر لهم مرافق الاصحاح المناسبة.
- نسبة الاسر/الأشخاص الذين يعيشون في مساكن سليمة البنية وتقوم على اراض مأمونة.
- نسبة الاسر/الأشخاص الذين يحصلون على كفايتهم من الاغذية المأمونة.

الهدف ٦: بحلول عام ٢٠٢٠، ستكون جميع البلدان قد اعتمدت استراتيجيات وبادرتها ورصدها بفعالية، وهي استراتيجيات ترمي الى تعزيز انماط الحياة المعززة للصحة والى التقليل من شأن الالايب المضررة بالصحة، وذلك عن طريق الجمع بين برامج تنظيمية واقتصادية وتعليمية ومؤسسة وآخرى قائمة على المجتمعات المحلية.

وسيتم استخدام مؤشرات تتصل بأساليب العيش المعززة للصحة (مثل النشاط البدني، والتغذية، وال العلاقات الشخصية) وتلك الضارة بالصحة، كالادمان، والعنف وممارسة الجنس بدون حماية. وسيتركز الرصد على التغيرات الطارئة على:

- (١) الترノوك الصحي (مثل انتشار التدخين في مختلف الفئات الاجتماعية)،
- (٢) العوامل الحاسمة في الصحة (مثل امدادات الغذاء الصحي، والعزلة الاجتماعية)،
- (٣) السياسة التنظيمية والمالية والاقتصادية والبيئية (فيما يتعلق بتنقييد تعاطي الكحول مثلاً)،
- (٤) برامج بناء القدرات (مثل النهوض بالصحة، والبنية الأساسية، والمعلومات واعداد الكوادر القيادية)،
- (٥) المشاركة (مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية والمدارس و مواقع العمل وغير ذلك من القطاعات)،

وسيتم بالإضافة إلى ذلك، اجراء دراسات "تبعدية" مختارة لرصد هذا الهدف وتقييمه، مع التركيز بصورة خاصة على العدالة والانصاف وغير ذلك من قضايا تيسير الوصول إلى الخدمات والاستفادة منها.

الهدف ٧: بحلول عام ٢٠٠٥، ستكون جميع الدول الاعضاء قد وضعـت آليات عملية لتطوير وتنفيذ ورصد سياسات تنسق مع هذه الاستراتيجية لتوفير الصحة لجميع.

تضـمـنـ السـيـاسـاتـ الوـطـنـيـةـ لـتـوفـيرـ الصـحةـ لـجـمـيعـ الـقـيـمـ ذـاـتـ الصـلـةـ بـهـذـاـ المـوـضـوـعـ: التـمـتعـ بـأـعـلـىـ مـسـتـوىـ صـحيـ يـمـكـنـ بـلوـغـهـ باـعـتـبارـهـ أـحـدـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـاـسـاسـيـ،ـ وـالـعـدـالـةـ وـالـانـصـافـ وـالـتـضـامـنـ،ـ وـالـاخـلـاقـيـاتـ وـمـرـاعـاهـ خـصـائـصـ الـجـنـسـينـ.

ينـبغـيـ انـ يـتـمـ تـطـوـيـرـ هـذـهـ السـيـاسـاتـ عـلـىـ نـحـوـ مـفـتوـحـ وـبـمـشـارـكـةـ الـجـمـيعـ،ـ وـانـ تـعـكـسـ فـيـ تـخـصـيـصـ الـمـوـارـدـ،ـ وـانـ تـنـفـذـ مـنـ خـلـلـ اـطـارـ مـؤـسـسـيـ وـقـانـونـيـ مـتـمـاسـكـ.

ويـتعـيـنـ تـطـبـيقـ المؤـشـراتـ لـقـيـاسـ:

- جودة اشراك المجتمع المحلي في وضع السياسة،
- وجود سياسة تعكسها التشريعات الوطنية،
- تخصيص الموارد بما يتمشى مع السياسة،
- التعاون التقني،
- ضمان استمرار السياسة/تخصيص الموارد

الهدف ٨: بحلول عام ٢٠١٠، سيسـتـسـنـىـ لـلـجـمـيعـ الـاستـفـادـةـ مـاـ دـامـواـ عـلـىـ قـيـدـ الـحـيـاةـ مـنـ رـعـاـيـةـ صـحـيـةـ شـامـلـةـ وـاـسـاسـيـةـ وـذـاتـ جـوـدـةـ تـدـعـمـهـاـ الـوـظـائـفـ الصـحـيـةـ الـاـسـاسـيـةـ الـعـامـةـ.

ينـبغـيـ انـ تـشـمـلـ الرـعـاـيـةـ الـاـسـاسـيـةـ الشـامـلـةـ،ـ كـحـدـ اـدـنـىـ،ـ العـنـاـصـرـ الـتـيـ تمـ تـحـدـيـدـهـاـ فـيـ اـطـارـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ الـاـوـلـيـةـ الـتـيـ تمـ تـعـدـيلـهـاـ بـحـسـبـ الـاـحـتـيـاجـاتـ الـمـسـتـجـدـةـ وـالـفـرـصـ الـجـدـيـدةـ فـيـ مـجـالـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ الـمـضـمـونـةـ الـاـسـتـمـارـ.

ويـقـرـرـ هـذـهـ الـهـدـفـ فـكـرـةـ اـتـبـاعـ اـسـلـوبـ المـراـقبـةـ طـوـالـ الـعـمـرـ.ـ فـالـعـوـاـمـلـ الـمـتـصـلـةـ بـاـوـلـ الـعـمـرـ،ـ اوـ حتىـ فـتـرةـ الـحـمـلـ،ـ يـمـكـنـ اـنـ تـرـكـ اـثـرـاـ دـائـمـاـ عـلـىـ الصـحـةـ الـبـشـرـيـةـ.

وسوف توضع مؤشرات لجودة الرعاية بما في ذلك فرص الوصول إليها وفعاليتها واستعمالها ودرجة اندماجها وسط نظم مرجعي أكبر، بالإضافة إلى مؤشرات لذاء وظائف الصحة العامة الأساسية.

الهدف ٩: بحلول عام ٢٠١٠، ستتشا نظم عالمية ووطنية مناسبة للمعلومات والرصد والانذار في الميدان الصحي.

ينبغي ان تمكن نظم المعلومات الصحية البلدان من رصد وتقييم حالتها الصحية واداء خدماتها وأثر سياساتها. وهذه النظم هي اساس الرصد وصنع القرارات.

سيكون التركيز على وضع نظم لجميع المعطيات المستعملة على الصعيد المحلي. وستراعي القرارات المتخذة بشأن حجم المعطيات المجتمعية قدرة المرافق المحلية على تحليل المعطيات وتقسيرها واستعمالها لأغراض صنع القرارات. ويجب موازنة هذه الاعتبارات بالمتطلبات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالمعطيات.

وعلى نظم المعلومات الصحية ان تنتج معطيات عن مواضيع مثل تيسير الحصول على الأدوية والتدرنامة الغذائية وتقييم الجودة ومراجعة الحسابات والإدارة المالية وتقييم التكنولوجيا.

ستسمح النظم العالمية والوطنية المناسبة للرصد والانذار، مدعومة باستعمال تكنولوجيا المعلومات، بالبث السريع والواسع للمعلومات عن المخاطر الحالية والمحدقة التي تهدد الصحة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي وعبر الحدود الوطنية. ويشدد هذا الهدف على أهمية الاستجابة المناسبة لمثل هذه المخاطر.

الهدف ١٠: بحلول عام ٢٠١٠، سيدأ العمل على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري بسياسات البحث والآليات المؤسسية.

ينبغي ان تدعم سياسات البحث والآليات المؤسسية بناء القدرات والابتكار في مجال البحث والشراكات بين اصحاب الشأن وصنع القرارات على اسس علمية وان تشمل بجلاء عمليات استعراض الجوانب الأخلاقية.

يتغير ان تحدد جميع البلدان اولويات البحث، وان تضمن تمويل البحث ودارتها، وتطبيق المبادئ الأخلاقية، ودعم تطوير القدرات. وسيتم وضع المؤشرات ذات الصلة بهذه القضايا.

سيتم وضع مؤشر عالمي لرصد الاتجاهات في مجال الانفاق على البحث الصحي بين البلدان ومجالات التركيز ذات الصلة.

- (١) تقييم تنفيذ استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠: الإطار المشترك: التقييم الثالث، وثيقة المنظمة (١٩٩٦) WHO/HST/96.4
- (٢) تقييم البرامج الصحية: مبادئ توجيهية. وثيقة المنظمة من سلسلة "الصحة للجميع" رقم ٦ (١٩٨١)
- (٣) وضع مؤشرات لمراقبة النظم نحو توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، وثيقة المنظمة - سلسلة "الصحة للجميع" رقم ٤ (١٩٨١)
- (٤) تقييم استراتيجية تحقيق الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠: التقرير الثامن عن الوضع الصحي:
- المجلد الأول: استعراض عالمي (١٩٩٤) منظمة الصحة العالمية - جنيف
 - المجلد السادس: أقليم شرق بحر المتوسط (١٩٩٦)
- (٥) خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ - وثيقة المنظمة - سلسلة "الصحة للجميع" رقم ٧ (١٩٨٢)
- (٦) توفير الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين - وثيقة المنظمة ج ٥١/٥ (١٩٩٧)

برقم ١ -
مؤشرات التقىم الثالث

١٧

الافتراض	القرارات الأخرى لمجموعة المسنة المسنة	الأفراد المالي يتحقق معد الصحى للجنس (القرار	ع من 3634	الافتراض
1- الاعيادات الخامسة بفرض السبلات	المعدل السنوى لغير اصحاب الدخل	النسبة المئوية للغيراء في الريف	المعدل السنوى لغير اصحاب الدخل	النسبة المئوية للغيراء في الريف
2- الاعيادات الخامسة بفرض السبلات	احصائى الناتج الفعلى او بمحضه	النسبة المئوية للغيراء في الريف	احصائى الناتج الفعلى او بمحضه	النسبة المئوية للغيراء في الريف
3- الاعيادات الخامسة بفرض السبلات	معدل المصاريف الإيجابي	معدل الولادات الخام	معدل الولادات الخام	معدل الولادات الخام
4- الاعيادات الخامسة بفرض السبلات	معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين	معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين	معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين	معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين
5- الاعيادات الخامسة	النسبة المئوية للغيراء في الريف	النسبة المئوية للغيراء في الريف	النسبة المئوية للغيراء في الريف	النسبة المئوية للغيراء في الريف
الافتراض	النسبة المئوية للغيراء في الريف	النسبة المئوية للغيراء في الريف	النسبة المئوية للغيراء في الريف	النسبة المئوية للغيراء في الريف

الافتراضات	الافتراضات الأخرى لتنمية المساحة	الافتراضات الأخرى لمجتمع الفرار	الافتراضات المالية بتحقيق هدف المساحة للمجتمع (الفرار)
المساحة المائية		ص 34	الافتراضات المالية
3- المساحة والبيئة		1- الحماية العامة للبيئة	النسبة التقريرية للسكان الذين توافر لهم سباه الشرب
2- الإبداد بالالماء والإبساح		الماءة في التربة على مسافة مغفرة له من	النسبة التقريرية للسكان الذين توافر لهم مرفاق كافية للخلاص من المخلفات
4- الموارد الطبيعية		4- الموارد الطبيعية البشرية	نسبة إجمالي الإنفاق الصناعي الحكومي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي
4-2 المراردة المائية المساحة		إجمالي الإنفاق الصناعي الحكومي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي	نسبة إجمالي الإنفاق الصناعي الحكومي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي
4-3 القدرة الانتاجية		النسبة التقريرية للإنفاق الصناعي الوظيفي الخصم	النسبة التقريرية للإنفاق الصناعي الوظيفي الخصم
4-4 الادارة والادارات		للمياه	لرعاية الماء
الآخرة والآخرين		الإنفاق	الإنفاق
4-5 الندرة الدرالية من أجل المساحة		البلد كسبة مترية من إجمالي الإنفاق الصناعي	الحكومي

